احدها ان الواحد منا ليس بقادر على الجسم فيكون هو الذي
حصل بفعله والثاني ان الجسم كان موجودا قبل تحريك الواحد
منا او تسكينه فثبت ان الحاصل الذي وجد من جهة الواحد منا
هو شي غير الجسم وهو الذي نروم اثباته من الاعراض وتسميته
حركة او سكونا والذي يدل على ان الحركة والسكون محدثان ان
كل واحد منهما يجوز عدمه وبطلانه عند حصول صاحبه فلو
كانا قديمين لما جاز عليهما العدم من حيث ان القديم قديم لذاته
فلا يجوز ان يخرج عن كونه قديما فاذا بطل كونهما قديمين ثبت انهما
محدثان اذ لا واسطة بين المحدث والقديم لان المحدث الذي لوجوده
اول والقديم هو الذي لا اول لوجوده وهذه قسمة دائرة بين النفي
والاثبات فلا يجوز دخول متوسط بينهما فثبت حدوث الحركة والسكون
والذي يدل على ان الجسم لا يجوز خلوه عنهما هو انه لو جاز خلوه
عنهما لم يمتنع ان يكون كثير من الاجسام موجودة وهي غير متحركة
ولا ساكنة وقد علمنا ان من جوز ذلك فقد كابر حكم عقله ولهذا لو
اخبرنا مخبر انه شاهد في بعض البلاد القاصية اجساما غير متحركة
ولا ساكنة لتبادر العقلاء الى تكذيبه من غير توقف في امره فثبت
بهذا انه لا يجوز خلو الاجسام من هذه الاعراض والذي يدل على

ان

ان الجسم اذا لم يخل من المحدث ولم يتقدمه فهو محدث مثله فهو
انه اذا لم يخل من هذه المحدثات ولم يتقدمها فقد صار حكمه في
الوجود كحكمها فكما ان لوجودها اول فكذلك يجب ان يكون لوجود
الجسم اول وهذا هو معنى المحدث ويصير الحال في ذلك كالحال في
زيد وعمرو اذا علمنا ان احدهما لم يتقدم الاخر في الولادة ثم علمنا
ان احدهما له عشر سنين فانا نعلم ان الاخر كذلك فثبت بهذه
الجملة حدوث الاجسام **واما الاصل الثاني** وهو ان المحدث
لا بد له من محدث فالذي يدل عليه هو ما نعلمه من تصرفاتنا
في الشاهد كالبناء والكتابة فانها محدثة لجواز العدم عليها
كما تقدم بيانه وهي محتاجة الينا بمعنى انه لولانا لما وجدت
والذي يدل على حاجتها الينا بهذا المعنى انها توجد بحسب قصودنا
ودواعينا وتنتفي بحسب كراهتنا وصوارفنا مع سلامة الاحوال
اما محققا واما مقدرا فلولا حاجتها الينا وتعلقها بنا لما جرت
في هذه القضية كما لا يجب في افعال غيرنا الا ترى ان افعال غيرنا
لا تقف على احوالنا بل قد توجد وان كرهنا وجودها وقد لا توجد
وان اردنا وجودها فلما وجبت هذه القضية في افعالنا دون
افعال غيرنا علمنا ان افعالنا محتاجة الينا ومتعلقة بنا دون افعال